



البنك الوطني للتنمية بالتعاون مع مصرف أبوظبي الإسلامي يعلن عن نتائج الربع الأول من عام 2012

نيفين لطفى : "استمر البنك الوطني للتنمية في تحسين أدائه من حيث تخفيض الخسائر وتنمية الودائع
والتموليات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية"

القاهرة في 17 مايو 2012 - أعلن البنك الوطني للتنمية عن نتائجه المالية خلال الربع الأول من عام 2012، وجاءت النتائج المالية لتبرهن على استمرار وتيرة النمو المحقق في عام 2011. من أبرز المؤشرات الإيجابية التي شهدتها الربع الأول من العام نمو التموليات للعملاء بنسبة 10,1% و الودائع بنسبة 32,6% وعلى جانب تمويلات العملاء يتضح أن التموليات الإسلامية الجديدة حققت نمواً فعلياً بنسبة 26,3% مقارنة بالربع الأول من عام 2011. ويتضح من نسب النمو المحققة سواء في التموليات أو الودائع أنها تزيد عن أربعة أضعاف معدلات النمو بالسوق ككل كنتيجة لاستثمارات البنك في تطوير شبكة فروع وتحديث البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية وتحديث المنتجات والتي كان لها أثر إيجابي على تجربة العملاء والخدمة المقدمة لهم الأمر الذي أتاح للبنك توطيد علاقته بعملائه وجذب عملاء جدد.

وصرحت الأستاذة نيفين لطفى، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للبنك الوطني للتنمية بالتعاون مع مصرف أبوظبي الإسلامي: "إن النمو في بنود الميزانية وحسن إدارة المصروفات وتحسين المخصصات المستقطعة ساعد على نمو صافي الدخل بنسبة 42,3% مقارنة بالربع الأول من العام 2011 و بنسبة 38,5% مقارنة بنهاية عام 2011". ونورد فيما يلي أبرز المؤشرات الإيجابية التي شهدتها الربع الأول من عام 2012:

- على جانب قوائم الدخل:
 - سجلت مؤشرات الأداء تقلص في صافي الخسارة بمبلغ 71,6 مليون جنيه مصري مقارنة بنهاية الربع الأول من 2011 أو بنسبة 42,3% لتصبح بمبلغ 97,6 مليون جنيه مصري.
 - ويكمن السبب الرئيسي في إنخفاض صافي الخسائر في نمو صافي العائد من التموليات بمبلغ 24,2 مليون جنيه مصري بنسبة 66,6% ليبلغ 60,5 مليون جنيه مصري مقارنة بالربع الأول من عام 2011.
 - ومن المؤشرات المؤيدة لحسن أداء النشاط ان الإيرادات المحققة من العمليات زادت بنسبة 53% مقارنة بنفس الفترة من عام 2011
 - استمر البنك في تنفيذ خطته الرامية لتدعيم المخصصات حيث بلغت 82,6 مليون جنيه مصري بتحسين قدره 57,1 مليون جنيه مقارنة بنفس الفترة في 2011 والمتمثلة في 7,1 مليون جنيه نتيجة تحسن محفظة التموليات الإسلامية الجديدة ومبلغ 50 مليون جنيه تعزيزاً لمخصصات الديون المتعثرة منذ ما قبل الاستحواذ.
- على جانب الميزانية :
 - حقق اجمالي التموليات نمواً بمبلغ 418 مليون جنيه مصري مقارنة بنهاية الربع الأول من 2011 أو بنسبة 10,1% ليبلغ اجماليها 4,54 مليار جنيه مصري.
 - شهدت محفظة التموليات الإسلامية الجديدة نمواً بواقع 706 مليون جنيه مصري مقارنة بنهاية الربع الأول من 2011 أو بنسبة 26,3% لتبلغ المحفظة 3,39 مليار جنيه مصري.
 - اجمالي ودايع العملاء أظهر نمواً بلغ 2 مليار جنيه مصري مقارنة بنهاية الربع الأول من 2011 أو بنسبة 23% ليبلغ 10,7 مليار جنيه مصري. في حين نما اجمالي الودائع متضمناً ودايع قطاع ادارة الخزائنة بمبلغ 2,9 مليار جنيه وبنسبة 32,6% عن نفس الفترة من عام 2011.
 - انخفضت فجوة المخصصات لمحفظة القروض المتعثرة منذ ما قبل الاستحواذ من 1,2 مليار جنيه مصري بنهاية الربع الأول من 2011 لتصل إلي 891 مليون جنيه مصري أو بنسبة انخفاض 26%
 - زادت حقوق المساهمين بمبلغ 241 مليون جنيه او بنسبة 50,2% لتبلغ 722 مليون جنيه مصري مقارنة بمبلغ 481 مليون جنيه مصري في الربع الأول من العام 2011.



- حافظ البنك على مركزه القيادي في مجال الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية خلال الربع الأول من عام 2012، حيث سجلت محفظة تمويلات قطاع التجزئة المصرفية زيادة بنسبة 4,3% أو مبلغ 60 مليون جنيه مصري مقارنة بنهاية عام 2011 حيث بلغ إجمالي التمويلات 1,46 مليار جنيه مصري كما حققت المحفظة زيادة بمبلغ 489 مليون جنيه مصري أو بنسبة 50% مقارنة بنهاية الربع الأول من 2011. كما شهدت محفظة ودائع القطاع نمواً بنسبة 1,4% بزيادة قدرها 119 مليون جنيه مصري لتبلغ 8,5 مليار جنيه مصري مقارنة بنهاية عام 2011. كما حقق القطاع نمواً في المحفظة بمبلغ 1,74 مليار جنيه مصري بنسبة 25,8% مقارنة بنهاية الربع الأول من 2011.
- وجاء النمو في قطاع التجزئة المصرفية نتيجة الجهود المستمرة في استحداث منتجات جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وأيضاً تطوير المنتجات القائمة لتتفق مع احتياجات ومتطلبات العملاء خلال المرحلة الراهنة واتباع سياسة تسويقية حديثة تعتمد على الترويج لمنتجات وخدمات البنك على مستوى محيط عمل الفروع والمناطق الجغرافية المجاورة. مع استمرار البنك في تنفيذ خطة تطوير وتجديد الفروع المنتشرة في 19 محافظة لتعزيز تواجدته عبر الجمهورية.
- سجلت محفظة تمويلات قطاع الشركات التي تم منحها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية نمواً بمبلغ 100 مليون جنيه بنسبة 5,7% لتصل إلى 1,84 مليار جنيه مصري مقارنة بنهاية عام 2011. كما حققت المحفظة نمواً بمبلغ 0,4 مليار جنيه بنسبة 25,2% مقارنة بنهاية الربع الأول من 2011. كما نجح قطاع الشركات في تنمية الودائع بنسبة 4,3% بزيادة قدرها 100 مليون جنيه لتبلغ 2,2 مليار جنيه مقارنة بنهاية 2011. كما حقق القطاع نمواً بمبلغ 0,4 مليار جنيه أو بنسبة 20% مقارنة بنهاية الربع الأول من 2011.
- استمر قطاع الشركات في تفعيل الاسس التي وضعها خلال عام 2011 لنشاط "إدارة النقد" مما أسفر عن تسجيل نمو في حجم النشاط بنسبة 31% مقارنة بنهاية 2011.
- وإيماناً من البنك أن تعزيز القدرة التنافسية يتحقق من خلال تقديم مستوى خدمة يفوق توقعات العملاء، تم تشكيل فرق عمل تشرف على تبسيط وتسهيل إجراءات اتمام المعاملات والتأكد من حسن استقبال العملاء واختصار وقت تقديم الخدمة بحيث تصبح زيارة العميل لأي من فروع البنك تجربة فريدة تميزه عن غيره من البنوك الأخرى.
- وجدير بالذكر أنه بالرغم من كل التحديات التي يواجهها الاقتصاد والقطاع المصرفي بشكل خاص إلا أن البنك الوطني للتنمية مستمر في سياسته الرامية إلى تحويل البنك إلى مصرف إسلامي متطور متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية و يسعى دائماً لتقديم منتجات و خدمة فريدة كما يحرص على توسيع قاعدة إيراداته والمحافظة على جودة المحفظة التمويلية.

----- انتهى -----